

تحسين الشفافية في اجراءات التجهيز الحكومي في العراق

ورقة مناقشة

مهيئة لاسناد المناقشات وتبادل الآراء في ورشة العمل رقم 2 الجلسة 1 حول دعم الشفافية في التجهيز العمومي .

الجزء الاول : خلاصة تنفيذية

1-1. اهداف ورقة المناقشة هذه

تم تهيئة ورقة المناقشة لتكون اساس للمناقشات في ورشة العمل رقم 2 الجلسة 1 حول دعم الشفافية في التجهيز العمومي (" ورشة العمل ") المنظمة ضمن اطار العهد الدولي مع العراق في 9 تموز 2008 في باريس .

تلخص ورقة المناقشة :

- * خلفية واهداف نشاطات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم الشفافية في التجهيز العمومي في العراق .
- * نقاط قوة انظمة التجهيز الحكومي في العراق على ضوء المعايير الدولية والممارسات الجيدة .
- * عناصر انظمة واجراءات التجهيز الحالية والتي ستتطلب مناقشة وتوضيح اكثر في الورشة للادراك الافضل .
- * الهيكل والاسلوب المقترحين لتقرير قاعدة القياس النهائي حول انظمة التجهيز في العراق .
- عليه ، فإن الاهداف الرئيسية للجلسة الاولى لورشة العمل رقم 2 حول دعم الشفافية في التجهيز الحكومي هي :

- * التوثق فيما اذا كانت الورقة تفسر احكام انظمة التجهيز بصورة صحيحة
- * مراجعة الاستنتاجات الرئيسية ومقترحات السياسة اعتمادا على تحليل المسح واحكام الانظمة على ضوء المعايير الدولية والممارسات الجيدة
- * مراجعة كيفية اتساق الممارسة المحلية للتجهيز الحكومي مع انظمة التجهيز .
- * التوثق من ان الهيكل والاسلوب المقترحين في التقرير يعكسان توقعات الحكومة العراقية
- * توضيح رغبة الحكومة العراقية في الحصول على ادوات عملية ، مواد تدريب ، والادوات الاخرى لدعم الشفافية ومقاومة الفساد في اجراءات التجهيز الحكومي .

المشاركون في الورشة مدعوون للتعبير عن آراءهم حول النقاط اعلاه وان يقوموا بالمداخلات خلال مناقشات الورشة . كذلك ، يرجى تقديم مقترحاتكم الخطية الى سكرتارية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال و / أو بعد ورشة العمل ، معونة الى : aniko.hrubi@oecd.org

2-1 خلفية : طلب من الحكومة العراقية

واحدة من اهم نتائج ورشة العمل لدعم الشفافية في اجراءات التجهيز العمومي والمنعقدة في كانون الثاني (يناير) 2008 في الاردن كان في طلب ممثلي هيئات ومؤسسات مختلفة للحكومة العراقية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتفحص انظمة التجهيز الحكومي واجراءاته في حكومتهم وتوفير مقترحات سياسة للتحسين . تم تكرار الطلب من قبل مندوبين عراقيين على مستوى عالي خلال الاجتماع التحضيري مع الحكومة العراقية في بيان باريس حول فعالية المساعدة المنعقدة في ايار (مايو) 2008 باريس . بعد هذا ، تم تحديد ان تهيئة التقرير حول انظمة التجهيز العمومي في العراق (" التقرير ") هو احد الاولويات الرئيسية في اصلاحات سياسات الاستثمار ومكافحة الفساد في مشروع جمهورية العراق لبرنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

تعتمد اجراءات التجهيز الحكومي في العراق على تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2007 (انظمة التجهيز) ، و " دليل حكومة العراق للبدء السريعة للتعاقد " لعام 2007 ، لدعم تنفيذها ، و " تعليمات تنفيذ العقود الحكومية " لعام 2008 .
يركز تحليل التقرير على انظمة التجهيز وتعليماته ودليل التعاقد المذكورة اعلاه . اوضح المسؤولون العراقيون في اجتماع حزيران 2008 في باريس ان هنالك قانونا جديدا قد تم اعداده يخص التجهيز الحكومي لكن لم يتم اقراره بعد .

تمت مراجعة انظمة التجهيز على ضوء الادوات العالمية والممارسات الجيدة ، بضمن ذلك :

- * القانون النموذجي لهيئة الامم المتحدة حول قانون التجارة الدولية
- * اتفاق التجهيز الحكومي لمنظمة التجارة الدولية
- * ادوات سياسة رئيسية تم وضعها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على اساس الممارسات الدولية الجيدة ، خاصة " مبادئ دعم النزاهة في التجهيز العمومي " .

3-1 المنهجية وعملية جمع المعلومات

لقد تم استخدام مصادر مختلفة لتحليل التقرير . بدأ جمع المعلومات بمراجعة ماتم استلامه من الوزارات العراقية - خاصة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - وكذلك من مجلس الوزراء ومن منظمات دولية تعمل في العراق . تضمنت الوثائق المستلمة وثائق قانونية مثل القوانين والانظمة والتوجيهات والادلة ومستندات تتعلق بممارسة التجهيز العمومي في العراق مثل تقرير ورشة

عمل حول التجهيز للوزارات العراقية . كان تقرير ورشة العمل حول التجهيز للوزارات العراقية جزءا من مادة تدريب داخلي افاد كأساس لتدريب مسؤولي التجهيز في نهاية 2007 من قبل المركز الاستشاري للعقود العامة (ضمن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي) . اظهرت الوثيقة بعض عناصر انظمة التجهيز الحالية التي وجدها مسؤولي التجهيز العمومي المسؤولين عن التجهيز غير واضحة او يصعب الامتثال لها .

بعد المناقشة مع عدد من المعنيين من الحكومة العراقية ، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتطوير استبيان تحت عنوان " مسح حول التشريع الحالي للتجهيز الحكومي في العراق " لدعم جمع البيانات من كافة المعنيين بعملية التجهيز . لقد لقي توزيع الاستبيان دعم عالي المستوى من لدن معاون الامين العام للامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب نائب رئيس الوزراء .

تم ترجمة الاستبيان الى العربية وتم تكييفه لكل مجموعة من المستجيبين المستهدفين ، وبالتحديد (1) الخبراء الاقدمون في وحدات التجهيز للوزارات العراقية الرئيسية في الانفاق – مثل وزارة التجارة ، الصناعة والمعادن ، الكهرباء ، النفط ، والصحة ، (2) اعضاء البرلمان ، (3) اعضاء المجلس المشترك لمكافحة الفساد و (4) ممثلون من القطاع الخاص . وفرت الاستجابات للاستبيان توضيحا استثنائيا عن المشاركين مباشرة بعملية التجهيز العمومي في العراق .

اخيرا وليس آخرا ، ساهمت مناقشات ثنائية مع مندوبين عراقيين بمستوى عالي في عملية جمع المعلومات . كان هنالك فرص عديدة لاجراء مثل هذه المناقشات ، خاصة خلال الاجتماعات التي تم عقدها ضمن اطار العهد الدولي مع العراق والمقابلات مع ممثلي حكومة العراق التي قام بها استشاريون يعملون في بغداد .

4-1 . اسئلة عامة للمناقشة في ورشة العمل

- * برأيك ماهي التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ تعليمات العقود لعام 2007 ؟ ماهي عناصر تعليمات التجهيز التي تعتبرها الاكثر صعوبة في الامتثال لها ؟
- * ماهي آليات الرقابة الداخلية والخارجية المتواجدة وكيف تعمل للتوثق من الامتثال مع تعليمات التجهيز ؟ كيف تنسق مؤسسات الرقابة المختلفة أعمالها ؟
- * هل تعتبر التجهيز العمومي / على وجه الخصوص عرضة للاحتيال والفساد في العراق ؟ اذا كان الجواب نعم ، في اي من مراحل العملية ؟ يرجى بيان السبب .

* ماهي التدابير التي تعتبرها ضرورية لكي يتم تحسين انظمة التجهيز العمومي و انفاذها ؟

الجزء الثاني : خلاصة استنتاجات التقرير

1- مبدأ الشفافية عبر عملية التجهيز

القوة الاساسية لانظمة التجهيز هو توفير احكامها لضمانات عديدة للشفافية عبر عملية التجهيز ،
بضمن ذلك متطلبات :

- * اجراء دراسة شاملة للمشروع قبل اطلاق عملية التجهيز .
- * تلبية شروط صارمة فيما يخص استلام وتوثيق عطاءات المقاولين
- * تأليف لجنة فتح عروض مكونة من موظفي خدمة مدنية اقدمين
- * وضع وظائف لجنة فتح العروض بطريقة واضحة ومحددة
- * تأليف لجنة تقييم العطاءات بتكوين ومسؤوليات واضحة ومحددة .
- * تحديد مهام لجنة تقييم العطاءات بوضوح .
- * وضع شروط صارمة لقبول العطاءات .
- * منع كافة التفاوضات حول الاسعار مع اي مقاولين محتملين .
- * تثبيت عقوبات شديدة لتجاوز المدد المحددة .
- * وضع شروط دقيقة لارشفة الملفات ووضع قوائم بالمستندات التي يتم حفظها في الارشيف .

من جهة اخرى ، قد تدعم احكام تعليمات التجهيز الشفافية في اجراءات التجهيز الحكومي ،
خاصة :

- * عن طريق دعم المؤسساتية لخطط التجهيز والتي توفر للمرشحين معلومات مسبقة حول فرص
التجهيز المتوقعة خلال فترة زمنية محددة . يمكن تبرير عدم وجود مثل خطط التجهيز هذه جزئيا
بالوضع الحالي في القطر .

* عن طريق جعل نشر المناقصات اكثر اتساقا . لا يتم الاعلان عن العقود بنفس الطريقة لكل
المرشحين . تتباين طرق النشر من وزارة الى اخرى ، مثلا تستخدم بعض الوزارات شبكة
المعلوماتية الدولية (الانترنت) للاعلان عن مناقصاتها فيما تستخدم وزارات اخرى لوحة
الاعلانات والصحف .

* عن طريق دعم الطرق التنافسية . يتم تحديد شفافية الطريقة . بحقيقة انه من السهل استخدام
اجراءات تجهيز مباشرة كالدعوات المباشرة او اسلوب العطاء الواحد (مصدر واحد) ، كذلك
لا يبدو ان هذه الطرق غير التنافسية تتطلب اجراءات اضافية يجب اتخاذها لضمان فعاليتها
ونزاهتها .

* عن طريق توفير وقت كافي لتقديم العطاءات . قد تكون مدد الاعلان عن التجهيز كيفية ، حيث
تعطي الانظمة تعليمات ومعايير غير واضحة لكيفية تثبيتها (مادة 5) .

لاتسمح مدد الاعلان القصيرة دائما بوقت كافي للحصول على الضمانات المطلوبة من المصارف مثل كفالة الاداء (تمت الاشارة الى هذا بوضوح عن طريق اجابات عديدة للاستبيان) . كذلك ، قد لاتكون المدة كافية لتهيئة كل المستندات المطلوبة لارفاقها مع العرض المقدم (مثل الكاتالوجات او التفاصيل الفنية للتجهيز المعقد) ، ولا لارسال النماذج واستلامها وفق الاصول وبالمدة المحددة .

- * عن طريق توفير معلومات حول معايير تقييم العطاءات وفق طريقة متسقة .
- لاتكون معايير تقييم العطاءات دائما معروفة مسبقا ولا تنشر في المناقصة . يعيق هذا ما يهيئه المقاولون في تقديم عطاءاتهم ، واذا لم تكن معايير التقييم محددة بشكل مناسب ، قد يسمح هذا بعدم الموضوعية في تقييم العطاءات .
 - قد يقصي السعر الدال المحتسب من قبل المشتري عطاءات مقدمة بأسعار اوطأ او اعلى بنسبة 25% بدون اعطاء المقاول امكانية شرح سعره المقدم (مثلا ، سعر اوطأ بسبب حلول فنية حديثة) . اضافة لذلك ووفقا للمسح ، يبدو ان السعر هو معيار التقييم الرئيسي والحاسم ، مع ان السعر الدال لا يظهر في اعلان المناقصة .
 - يبدو معيار اقصاء " مقاول غير كفوء وفقا لخبرته في الاعمال " غير معروف وبالتالي يفسح مجالا لعدم الموضوعية (المادة 11 / سابعا) .

- * عن طريق توفير آليات محددة لمراقبة ومعاقبة الاخفاقات في تنفيذ العقد :
- لا يوجد ذكر لمواقع المراقبة او التسليم فيما تتطلب غالبية الانظمة العالمية من مدير المشروع القيام بهذا ، او انتداب مدير آخر ليقوم بالمهمة .
 - ماهي العقوبات التي يتم تطبيقها وكيف ، من يقرر تطبيقها (مثلا اذا لم يتوافق ما يتم تجهيزه مع الطلب الاولي) .

يتوجب ايضا عدد من النقاط المحددة في ورشة العمل :

* كيف يمكن للسعر الدال المحتسب والموضوع من قبل السلطات ان ينتج عنه الاقصاء

التلقائي لمتنافسين معينين ؟

* كيف وعن طريق من يتم احتساب هذا السعر الدال ؟

* هل يتم فعلا نشر معيار تقييم العطاء في دعوات المناقصات ؟

اذا كان الجواب كلا ، ماهي الاسباب ؟

2- اجراءات احترازية لدعم النزاهة في طرق المناقصات غير التنافسية

- توفر تعليمات التجهيز خمسة طرق مختلفة لمناقصات التجهيز العمومي بضمنها المناقصات المفتوحة والتنافسية وتلك غير التنافسية . تشمل التعليمات على احكام لدعم النزاهة لطرق مناقصات غير تنافسية ، حيث انها :
- تعطي الخيار بين ثلاثة طرق مختلفة للاستعمال
 - تمنع الاجراءات التفاوضية

يتطلب دعم الشفافية ومكافحة الفساد في اجراءات التجهيز الحكومي كذلك :

- = دعم اختيار الطريقة غير التنافسية الاكثر ملائمة (مثلا توفير معيار للاختيار) .
لاتعطي انظمة التجهيز ولا التعليمات او الدليل مؤشرا محددًا لاستخدام أي من الطرق
غير التنافسية في مواقف محددة ومعيار تحديد أفضلها عندما لا يكون اعلان المناقصة
مفتوحة وتنافسية اجباريا (مثلا لا توجد اشارة الى استهلال محدد او شروط خاصة كغياب
المرشحين لدعوة الى مناقصة ، .. الخ)
- = تبسيط الاجراءات لتجنب الروتين الحكومي متى ما امكن ذلك . يبدو ان عدد المرشحين
الذين يتوجب دعوتهم الى مناقصات محددة لتقديم عطاءاتهم (6 على الاقل) رقما مرتفعا
مقارنة بمتطلبات اقطار اخرى .
- = توفير توجيهات عند استخدام سلطة تصرف في اجراءات " الغير تنافسية " :
* مايدعى بأجراء " دعوة مباشرة " يمكن ان ينطبق على كافة العقود ، بعد استحصال
الموافقة الاصولية . الا ان انظمة التجهيز لاتعطي تفاصيل من يوافق على الالتجاء الى
هذا الاجراء ، ولا كيف يتم اختيار المقاولون الثلاثة (مثلا هل لكل وزارة قائمة بالمقاولين
الذين نجحوا سابقا لفئات مختلفة من المنتجات لغرض استخدامها كأساس لاختيار
المقاولين الثلاثة ؟)
- * لاتبين الانظمة تحت اي ظروف يمكن استخدام طريقة العطاء الوحيد (مصدر وحيد) .
* لاتوجد معلومات محددة تشرح في الانظمة في اية ظروف يمكن استخدام اجراء " لجنة
المشتريات " .
- * لاتوفر الانظمة تفاصيل حول آليات الرقابة للتحقق من ان الاستثناءات من المناقصات
المفتوحة مبررا .

تستثني انظمة التجهيز استخدام اجراءات التفاوض بدون شرح اضافي . مع ان اللجوء الى
الاجراءات التفاوضية يوفر تجهيز عمومي فعال في الكثير من الاقطار ، يمكن تبرير هذا
الاستثناء بالسياق العراقي الحالي . تتطلب الاعتبارات الاضافية لوضع الاجراءات
التفاوضية في الاستخدام شروطا محددة وغالبا استثنائية .

المشاركون في ورشة العمل مدعوون لتوضيح النقاط التالية :

- * تحت اي ظروف محددة يتم استخدام الاجراءات غير التنافسية الثلاث ، الدعوة
المباشرة ، طريقة العطاء الوحيد (مصدر وحيد) ولجان المشتريات ؟
- * هل يمكن توضيح استخدامها من خلال امثلة ملموسة ؟
- * هل يتم استخدام هذه الطرق غير التنافسية في حالات استثنائية فقط ؟
يرجى تحديد تحت اي ظروف / حالات ؟

3- استخدام الموارد العامة للاغراض وبالاساليب المستهدفة

تبين انظمة التجهيز وتصف تفصيليا كيف يتوجب تهيئة عملية التجهيز بشكل ملائم .
هذا هو احد الاجزاء الجيدة في الانظمة ، حيث توفر :

- يعتمد التجهيز على موارد عامة متوفرة في هذا الوقت
- يتم ايداع المبلغ الكلي للعقد في مصرف عراقي بصيغة اعتماد مستندي غير قابل للنقض
- يشترك موظفون مدنيون بمستوى عالي شخصيا عبر العملية بأكملها ، خاصة عند فتح عطاءات المقاولون وتفحصها .

على اية حال ، لاتحدد الانظمة استخدام آليات الرقابة على التجهيز بدقة ، خاصة اللجوء الى اللجان المستقلة للتحقق من الملاءمة والادارة الجيدة لعملية التجهيز من تحديد الاحتياجات الى تنفيذ العقد من خلال مرحلة تقديم وتقييم العطاءات . من المحتمل ان انظمة التجهيز لاتنص على هذا (كما هو الحال في غالبية الانظمة المحلية والدولية حول التجهيز) ، لكن من المفيد ان نوضح دور ديوان الرقابة المالية ، دائرة المفتش العام والهيئات الحكومية الاخرى وخبراتها في مراجعة ورقابة اجراءات التجهيز .

4- ضمان المهنية في التجهيز

ان ضمان كون عملية التجهيز ككل تدار من قبل مسؤولين عموميين مؤهلين هو متطلب اساسي للتجهيز الجيد والفعال . يمكن ضمان المهنية عن طريق توفير وتحديث مجموعة من المعارف ، المهارات ، والمعايير الاخلاقية للأفراد المعنيين بالتجهيز .

مع ان انظمة التجهيز لاتتحدث صراحة حول المهنية للموظفين العموميين . وهي عادة ليست هدف لقانون حول التجهيز الحكومي . فأنها تبين ان المسؤولين عن التجهيز يجب ان يمتلكوا لمبادئ المهنية ، مثل عدم كشف معلومات وعدم وجود مصالح خاصة .

5- بناء مقاومة للفساد في التجهيز

تشمل انظمة التجهيز على عدد من النقاط الهامة ، بضمنها :

- منع كشف معلومات الى اشخاص ليسوا معنيين بالتجهيز .
- الحاجة الى ملى استمارة يتم الاعلان فيها عن اي مصالح شخصية .
- الامتثال للاحكام التي تمنع الفساد ، خاصة التي تتطلب :

- الحاجة الى تخاويل خلال العملية
- وجود رقابة متعددة
- تدوير المسؤولين ، خاصة لجان تقييم العطاءات .

رغم التقدم الذي لايمكن انكاره ، ليس هنالك ذكر في انظمة التجهيز لتحسين الوعي بالمخاطر (رسم خارطة بالمخاطر مثلا) في تصميم وتنفيذ عملية التجهيز . لغرض توفير معلومات عن تحديد المخاطر ، ستقوم جلسة ورشة عمل محددة بالتعامل مع تحديد مخاطر الفساد في دورة التجهيز ككل . ستوفر الجلسة كذلك حلول محتملة لادارة هذه المخاطر ، وبذلك توفير مشاركين بأدوات ملموسة مع امثلة عملية لرفع الوعي بمخاطر الفساد .

تحتاج النقاط الهامة التالية لتوضيح :

- انظمة التجهيز تستثني استخدام تقنيات جديدة لتقديم العطاءات ، مع ان عدة مسؤولين بينوا ان بعض الوزارات ستستخدم وسائل الكترونية للتجهيز العمومي .

6- آليات لكشف و مكافحة الفساد

من المهم ذكر ان غرض القانون الخاص بالتجهيز هو عموما ليس عرض قائمة بالاجراءات المصممة لكشف ومكافحة الفساد والرشوة . تحتاج اجراءات النزاهة هذه - مثل مجموعة مبادئ تصرف ، آليات الرقابة ، ... الخ . ان تكون موضوعا لقوانين او انظمة اضافية محددة كما هو الحال في اقطار اخرى . من المفيد ان يكون هناك اشارة صريحة لاحكام تنظيمية في انظمة وتوجيهات التنفيذ في تعليمات التجهيز .

من المفيد ذكر عامل ايجابي ومهم للغاية في انظمة التجهيز وهو متطلب اشفة المكونات الرئيسية لوثائق ومستندات المناقصة ، التي يمكن ان تساعد في متابعة التجهيزات السابقة وتعطي اساس لمتابعة سوء تصرف او سوء ادارة من قبل آليات الرقابة على التجهيز .

7- مسؤوليات واضحة وآليات رقابية فعالة في التجهيز

- احدى نقاط القوة الاخرى في تعليمات التجهيز ان الاحكام تحدد بوضوح تام :
- دور لجنة فتح العطاءات .
 - دور لجنة تقييم العطاءات .
 - دور الوزير في العملية
 - محتويات التقارير
 - محتويات ملفات الحفظ
- مع ان الاحكام تناقش عدد من مراحل العملية ، فإن هذه الاحكام لاتوفر معلومات تفصيلية . تبقى الاسئلة التالية بدون اجابة في هذا الخصوص :

- ماهي " الدوائر المتخصصة " التي تقوم " بتأكيد توفر المبالغ المرصودة لتنفيذ عقد (المادة 3 النقطة ب) ؟
- من هو الشخص المسؤول عن المصادقة على دراسات الجدوى الفنية المتعلقة بالمشروع ؟
- من يقرر فيما يخص اختيار طرق المناقصات ؟
- كيف يتم تعيين ممثلي الوزير ؟
- هل هنالك تدقيق خارجي على التجهيز ؟ اذا كان الجواب نعم ، ماتكرار ذلك ؟ ماهو دور ديوان الرقابة المالية ودائرة المفتش العام بهذا الخصوص ؟

8- انظمة تخص شكاوى وتظلمات المقاولون

احد اكثر نقاط القوة في النظام الموفر في تعليمات التجهيز هو سرعة اتخاذ القرار النهائي . على اية حال ، كشفت استجابات مسح الاستبيان ان نظام حق الرجوع والتظلم لتحدي قرارات التجهيز العمومي يبقى غير فعال .

- تبقى الانظمة غير واضحة حول النقاط التالية :
- ماهي الادوار ذات العلاقة للمحكمة الادارية او اللجان الوزارية فيما يخص الاعتراضات والتظلمات المقدمة من قبل المقاولون ؟ بأي ترتيب (اذا ما وجد) يتم احالة القضايا الى المحكمة الادارية واللجنة الوزارية ؟
 - هل يمكن لمقدمي العطاءات طلب معلومات اضافية حول المشروع خلال الفترة الاستشارية قبل تقديم عطاءاتهم ؟
 - هل هنالك اجراءات تبليغ " ما قبل العقد " لتعليق احالة عقد ؟

- ماهي الضوابط والتوازنات المستخدمة لموازنة سلطة التصرف للوزير ،
الذي يقرر حول اختيار المناقصة وكذلك هو الحكم فيما يخص العقد في حالة
الاعتراض ؟

الجزء الثالث : الهيكل المقترح للتقرير .

يقدم هذا الجزء الهيكل المقترح للتقرير حول اجراءات تجهيز حكومي في
العراق .

الجزء 1) مراجعة انظمة التجهيز على ضوء القواعد الدولية والممارسات
الجيدة .

يضع تحليل الجزء الاول الاحكام الخاصة بالشفافية والنزاهة لانظمة التجهيز
العراقية الحالية في المحيط الدولي (مثلا ، اتفاق التجهيز الحكومي لمنظمة
التجارة الدولية ، القانون النموذجي لهيئة الامم المتحدة حول القانون التجاري
الدولي ، مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) .
يتبع الجزء الاول من التقرير هيكل الجزء السابق متماشيا مع مبادئ منظمة
التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم النزاهة في التجهيز العمومي . ان مبادئ
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي ادوات دولية عملية مجربة جاءت
نتيجة خبرات اثبتت فعاليتها لدعم الشفافية ، المساءلة والنزاهة في التجهيز
العمومي في اقطار العالم . انها تعكس نظم قانونية وادارية مختلفة من اقطار
متقدمة ونامية .

الجزء 2) مراجعة حاسمة لنظام التجهيز ، محلل مادة بمادة .
على اساس ادوات ومعايير قانونية دولية (مثل اتفاق التجهيز الحكومية لمنظمة
التجارة الدولية ، القانون النموذجي لهيئة الامم المتحدة حول القانون التجاري الدولي)
يقوم الجزء الثاني من التقرير بمراجعة حاسمة لاحكام تشريع التجهيز الحالي
ويقدم تحليلا لمادة اثر مادة .

الجزء 3) توصيات سياسة

الجزء الثالث من التقرير يوفر توصيات سياسة لتحسين تشريع التجهيز .
تستند هذه التوصيات على التحليل المقدم في الجزء 1 والجزء 2 وستتم
مناقشته مع الممثلين العراقيين خلال الاجتماع المجدول للمعنيين .

ورشة العمل رقم 2 : سياسات التجهيز و مكافحة الفساد
8 - 10 تموز (يوليو) 2008 ، باريس ، فرنسا .

الجزء 4) مقترح للتنفيذ

يوفر الجزء الرابع من التقرير مقترح واضح لدعم تنفيذ التوصيات المدرجة
في التقرير وفق ممارسات يومية .